أنباء سورية

دعا المدنيين إلى تجنب مواقع التنظيم..وتقارير عن حركة نزوح وإغلاق المدارس

الجيش يعلن «مناطق عسكرية» شرق حلب ويطالب «قسد» بالخروج

وكالات: أعلن الجيش السوري عدة مناطق في شرق محافظة حلب منطقة عسكرية، وطالب مسلحي قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي يهيمن عليها الاكراد بالانسحاب منها إلى شرق الفرات، متهما إياها باستمرار حشد التعزيزات العسكرية واستقدام مسلحين من حزب العمال الكردستاني «PKK» و«فلول النظام» السابق، وذلك بعد ايام قليلة من اخراج المسلحين الاكراد من حيي الاشرفية والشيخ مقصود في شمال حلب.

ونشرت هيئة العمليات في الجيش العربي السوري خريطة توضيحية تضم مدن دير حافر ومسكنة وبابيري وقواص ومحيطها بريف حلب الشرقي واعلنتها منطقة عسكرية مغلقة، داعية المدنيين للابتعاد عنها حرصا على سلامتهم.

وقالت الهيئة في تحذير نشرته قناة الإخبارية السورية مرفقا مع خريطة حمراء: «على كل المجاميع المسلحة بهذه المنطقة الانسحاب إلى شرق الفرات.. حافظوا على أرواحكم».

وأضافت الهيئة انه «بعد استمرار تنظيم قسد بحشد مجاميعه مع ميليشيات PKK الإرهابية وفلول النظام البائد في هذه المنطقة، ولكونها منطلقا للمسيرات الانتحارية الإيرانية التي قصفت مدينة حلب، تعتبر المنطقة المحددة باللون الأحمر منطقة عسكرية مغلقة من تاريخه».

وأهاب الجيش بالمدنيين إلى «الابتعاد عن مواقع تنظيم قسد في هذه المنطقة، وعلى كل المجاميع المسلحة بهذه المنطقة الانسحاب إلى شرق الفرات للمحافظة على أرواحكم».

وأكد أنه «سيقوم بكل ما يلزم لمنع المجاميع المسلحة التي تحتشد بهذه المنطقة من استخدامها منطلقا لعملياتها الإجرامية».

وذكرت قناة «الإخبارية» أمس، أن مدنيا قتل برصاص قناص من تنظيم قسد أثناء محاولته الخروج على دراجته النارية من مدينة دير حافر بريف حلب.

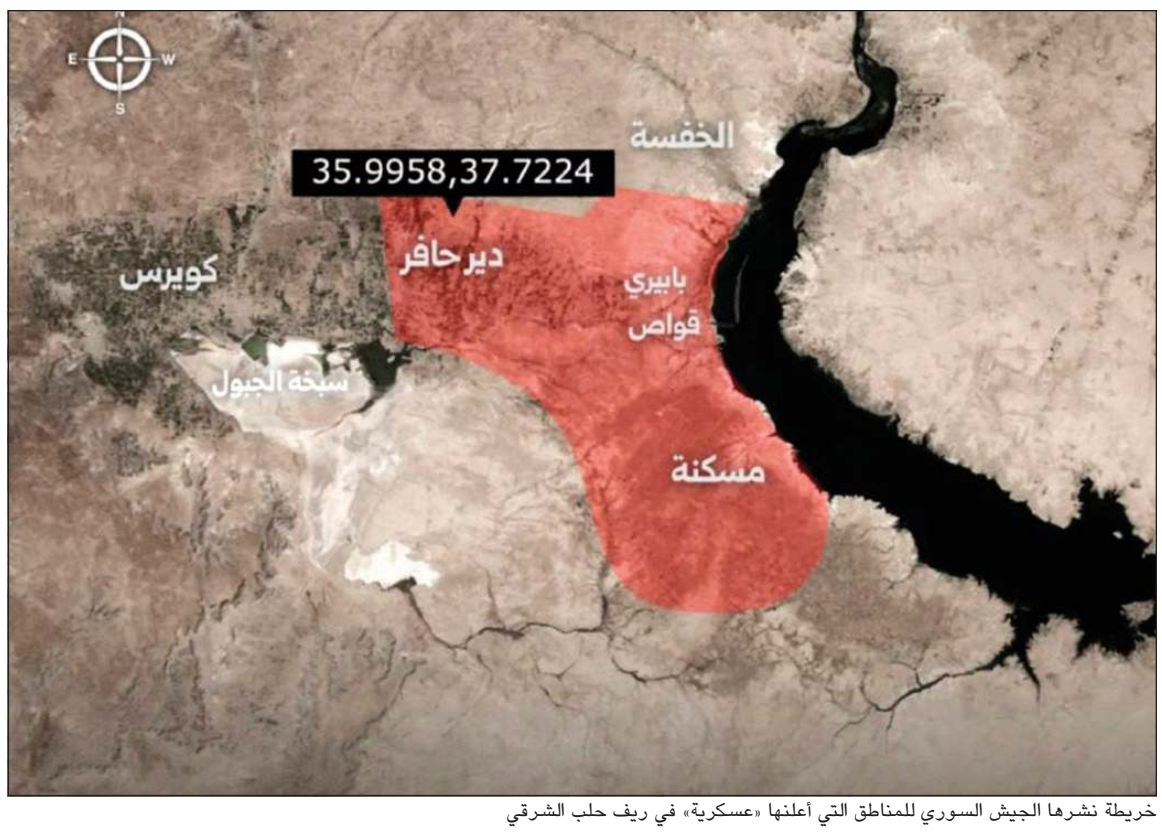

خريطة نشرها الجيش السوري للمناطق التي أعلنها «عسكرية» في ريف حلب الشرقي

ونقلت القناة عن إدارة منطقة منبج «تعليق الدوام في مدارس الخفسة والمدارس التي تحيط بالمنطقة العسكرية التي أعلنت عنها وزارة الدفاع حرصا على سلامة الطلاب والكوادر التربوية على أن تستكمل الامتحانات مع بداية الفصل الدراسي الثاني».

واتهمت «الإخبارية» «قسد» بتفجير جسر قرية أم تينة بمحيط مدينة دير حافر بالريف الشرقي لمحافظة حلب، وهو الفاصل بين مناطق سيطرتها ومناطق الحكومة السورية.

من جانبها، أفادت صحيفة «الوطن» السورية بأن حركة نزوح كثيفة تشهدها مدينة دير حافر بريف المحافظة الشرقي، بعد إعلانها منطقة عسكرية.

وكانت «هيئة العمليات» أعلنت أمس الأول، رصدها وصول المزيد من التعزيزات المسلحة إلى نقاط انتشار تنظيم قسد بريف حلب الشرقي قرب مسكنة ودير حافر، ضمت عددا من مقاتلي تنظيم PKK، وفلول النظام البائد. وأعلنت في المقابل، إرسال تعزيزات عسكرية إلى مواقع الجيش السوري شرق حلب.

وفي الثامن من الشهر الجاري نشر الجيش السوري عبر شاشة ومنصات قناة الإخبارية، خرائط تتضمن مواقع كانت تستخدمها «قسد» في حيي الاشرفية والشيخ مقصود بحلب قبل استهدافها.

وحذر سكان المناطق المحددة حينها، داعيا إلى ضرورة إخلائها فورا للحفاظ على سلامتهم، بسبب اتخاذها من قبل قسد مواقع عسكرية يقصف منها أحياء وسكان مدينة حلب، وفقا لقناة «الإخبارية».

وفي السياق، نقلت وكالة الانباء السوري «سانا» عن مصدر عسكري أن قوات الجيش العربي السوري صدت محاولتي تسلل لـ«قسد» بريف الرقة الشمالي على جبهتي انتشار (الصليبي، المشرفة).

من جهته، أكد محافظ حلب عزام الغريب أن الجيش العربي السوري سيتخذ كل الإجراءات اللازمة لمنع أي عمليات إجرامية تهدد سلامة المواطنين وأمن مدينة حلب، مشددا على ضرورة التزام المواطنين بتعليمات الجهات المختصة حماية للأرواح وصونا للأمن العام.

وأوضح الغريب في منشور عبر منصة X أن «هيئة العمليات في الجيش العربي السوري حددت مناطق شرق مدينة حلب باللون الأحمر، نظرا لاستمرار تنظيم قسد وميليشيا PKK الإرهابية وبقايا فلول النظام البائد في حشد مجاميعهم واتخاذ هذه المواقع منطلقا للطائرات المسيرة والهجمات الإجرامية التي تستهدف أمن المواطنين».

وأشار إلى أنه تم إعلان هذه المناطق «مناطق عسكرية مغلقة» بدءا من أمس، داعيا الأهالي إلى الابتعاد عنها حفاظا على أرواح المدنيين، ومنعا لاستخدامها كمنطلق للاعتداءات.

وأكد المحافظ أن مدينة حلب تجاوزت المحنة، وتم بسط الأمن فيها بشكل كامل، وأن معاناة الأهالي ستظل هاجسا حتى ينعم أبناء المحافظة وسورية كلها بالأمان والاستقرار.

أردوغان: تطهير حلب مهم لإرساء الأمن والاستقرار في سورية

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

عواصم ـ وكالات: أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية إخراج عناصر قوات سوريا الديموقراطية «قسد» الكردية من حلب لاستقرار سوري.

ونقلت وسائل إعلام تركية عن أردوغان قوله، خلال اجتماع اللجنة التنفيذية المركزية لحزب العدالة والتنمية: إن «تطهير حلب» من عناصر وحدات حماية الشعب الكردية، التابعة لقسد «إنجاز مهم في سبيل إرساء السلام والاستقرار والأمن في سورية»، مضيفا ان «التطورات الأخيرة في المدينة تتيح فرصة تاريخية لتنفيذ اتفاق 10 مارس» الذي وقعه الرئيس أحمد الشرع وقائد «قسد» مظلوم عبدي حول اندماج التنظيم ضمن مؤسسات الجمهورية العربية السورية، ويؤكد على وحدة الأراضي السورية ورفض أي مشاريع تقسيم.

وشدد أردوغان على أن الحكومة السورية تعاملت بشكل منطقي وبطريقة شاملة تجاه المطالب غير المنطقية لتنظيم قسد، وبما يخدم مصلحة الشعب السوري.

أنباء لبنانية

«خماسية» في الداخل و«ميكانيزم» على الحدود

معطيات رئاسية مستقرة: ما من حرب كبيرة.. ولا تورط داخلياً

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عز الدين

على وقع السباق بين الجاهزية العسكرية والجهود الديبلوماسية، يسود الترقب الثقيل في المنطقة، فيما في لبنان يمتزج الترقب مع تحرك رسمي لاتزال معطياته الرئاسية مستقرة على تطمينات عنوانها «ما من حرب كبيرة هدفها لبنان».

وبحسب معلومات «الأنباء» من مصادر رئاسية رسمية، فإنه وبالتوازي، «ثمة ما يطمئن الرئاسة الأولى في الداخل وتحديدا على خط أحد الأطراف الداخلية «حزب الله» بعدم التورط وتوريط لبنان معه في حال وقوع هجوم أميركي ـ إسرائيلي على إيران، وبالتالي ضمان تكرار الموقف نفسه من قبل «الحزب» على مدى حرب الـ12 يوما بين أميركا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية، أي بعدم إقحام الذات في حرب تدور رحاها خارج الأراضي اللبنانية.

وبالرغم من تطمينات تصل إلى بعبدا في هذا الإطار، تفيد معلومات «الأنباء» بأن بعض الشكوك لاتزال تحوم حول التزام «الحزب» بالنأي عن أي تورط، ومنها شكوك من أوساط مقربة من رئيس الجمهورية جوزف عون. ووفق ما قالت المصادر نفسها لـ «الأنباء»، فإن رئيس مجلس النواب نبيه بري يقوم بدور كبير لتفادي تداعيات على البلد ما عاد بالمقدور تحملها، أقله على صعيد تهجير أبناء الجنوب من غير قرى الحافة الأمامية الحدودية.

وعن تحرك سفراء اللجنة الخماسية الأخير، علقت المصادر بالقول إنه «يكتسب أهميته بكونه يأتي في غمرة اللحظة الإقليمية الضاغطة ليؤازر العهد والحكومة في مساريهما السياسي والاقتصادي». وعن بديل لقوات «اليونيفيل» في المستقبل، تحدثت المصادر عن دور لـ «الميكانيزم» في متابعة أمن الجنوب كبديل عن القوات الدولية، بحيث تكون الثلاثية (أميركا وفرنسا ولبنان) على الحدود، واللجنة الخماسية في الداخل.

وقد مهد سفراء «اللجنة الخماسية» الدولية بعد اجتماعهم برئيس الحكومة نواف سلام، على أن تتابع لقاءاتهم مع بقية المسؤولين، إلى رفع وتيرة المساعي العربية والدولية الداعمة للحكومة في خطواتها، سواء لجهة حصر السلاح بيد الدولة وبسط سلطتها، أو لجهة إنجاز المشاريع الإصلاحية بمشاركة فاعلة من دول القرار. وجاء تحركهم الأخير عشية وصول الموفد الفرنسي جان ـ إيف لودريان إلى بيروت.

وقال مصدر نيابي بارز لـ «الأنباء»: «الموفد الفرنسي وبعد تراجع دور بلاده في لجنة الإشراف على وقف إطلاق النار «الميكانيزم»، يركز على أمرين: الأول هو الدفع في اتجاه إنجاز مشروع الفجوة المالية لأموال المودعين، اذ تعتبر بلاده والعديد من الدول والمؤسسات الدولية، ان حل هذه المعضلة المستعصية منذ عدة أعوام، يشكل المدخل لأي حل يعيد الدورة الاقتصادية إلى مدارها الطبيعي. ويركز في هذا الإطار على دعم مشروع الحكومة وضرورة تمريره في المجلس النيابي. وهذا الأمر أكد عليه أيضا، سفراء اللجنة الخماسية خلال اجتماعهم مع الرئيس سلام، في وقت تسعى بعض الجهات إلى الضغط بالسير بإجراءات طرحه ومناقشته في المجلس النيابي، حتى قبل إقرار الموازنة العامة نهاية شهر يناير الحالي.

والموضوع الثاني الذي يشكل محور البحث بالنسبة للموفد الفرنسي، هو مؤتمر دعم الجيش اللبناني الذي تقرر مبدئيا في شهر فبراير المقبل من دون تحديد الموعد النهائي، في انتظار بعض الإجراءات والتفصيلات الضرورية لإنجاحه، وهذه ستكون موضع البحث والنقاش خلال الأيام المقبلة».

وأضاف المصدر: «الاتجاه لدى البعض بربط عقد المؤتمر مع حسم الحكومة قرارها لجهة تحديد موعد البدء بالمرحلة الثانية من سحب السلاح شمال الليطاني، وتحديد المهل الزمنية لهذه الخطة. وتركز القوى الدولية على أن تكون محصورة بوقت محدد، لا أن تكون طويلة الأمد، لأن إنجازها يبنى عليه الكثير من الأمور والإجراءات الضرورية».

وأشار المصدر إلى أن «دعم الجيش سيكون على مرحلتين: الأولى تركز على توفير الحاجات الضرورية لعناصره، وتأمين الوسائل اللوجستية وما يحتاجه لمتابعة خطة حصر السلاح، على أن ترتبط المرحلة الثانية بانتهاء العملية على كل الأراضي اللبنانية، لتوفير ما يحتاجه بما يسمح له القيام بمهام حفظ الأمن وحماية الحدود وتوفير الاستقرار على كل أراضي البلاد».

أمواج تضرب مرفأ الصيادين في منطقة المنارة (محمود الطويل)

رئيس الجمهورية العماد جوزف عون قال أمام وفد من «الندوة الاقتصادية اللبنانية»: «مسؤولية الدولة توفير الأجواء المناسبة لتشجيع الاستثمار في لبنان، والاستقرار السياسي يساعد على ذلك، والمؤشرات مشجعة رغم استمرار الجرح في الجنوب».

وعلى صعيد آخر، ومع حصول مراوحة في الاتصالات الخاصة بقانون الانتخابات وفي ظل الإصرار على إجرائها من قبل المسؤولين على اختلافهم، فإن هامش الخيارات أصبح ضيقا، ما يدفع بأن تتم الانتخابات وفقا للقانون النافذ بحيث يقترع المغتربون لـ 6 نواب في الخارج (إمكانية إلغاء هذه الفقرة)، ومن يريد الاقتراع لـ 128 نائبا، يمكنه المجيء إلى لبنان.

قضائياً، أصدرت الهيئة الاتهامية في بيروت برئاسة القاضي كمال نصار قرارها الاتهامي في ملف «حساب الاستشارات»، متهمة الحاكم السابق لمصرف لبنان رياض سلامة بارتكاب جناية اختلاس مبلغ يناهز 44 مليون دولار أميركي، وبالتالي بالإثراء غير المشروع، وأحالته أمام محكمة الجنايات المختصة للمحاكمة، طالبة إصدار مذكرة إلقاء قبض بحقه على أن يعود تنفيذها إلى هذه المحكمة.

كما وجهت الهيئة اتهامات إلى المحاميين مروان عيسى الخوري وميشال تويني بجرم التدخل في جرائم الاختلاس والتزوير والإثراء غير المشروع، وذلك في إطار القضية نفسها، تمهيدا لملاحقتهما وفقا للأصول القانونية المعتمدة.

وفي حال الطقس، بلغت العاصفة التي تضرب لبنان ذروتها. وأدى تراكم الثلوج إلى قطع غالبية الطرق التي تربط المناطق. وقد عملت الآليات التابعة لوزارة الأشغال العامة والنقل على تأمين فتح الطرق، خصوصا الحيوية منه. وغطت الثلوج القمم ونزلت إلى ارتفاع ألف متر في بعض المناطق. وشهدت البلاد موجة صقيع غير معهودة مصحوبة بسرعة الرياح. وتعرضت بلدة بساتين العصي في وسط البترون إلى انهيار أتربة من جبل لناحية بلدة بشتودار.

كما غمرت مياه النهر الكبير شمالا عددا من المنازل في بلدات المساقية والعريضة وحكر الضاهري الحدودية مع سورية. كذلك شهدت طريق يحشوش ـ نهر إبراهيم بين جبيل وكسروان وطريق نهر الدهب ـ يحشوش انهيارات للصخور والأتربة. وعملت قوى الأمن الداخلي على الإشراف على عبور السيارات لطريق ضهر البيدر، وقصرتها على عبور السيارات ذات الدفع الرباعي والمجهزة إطاراتها بسلاسل معدنية.

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون يجري تغييرات لأمنه الشخصي

سيئول ـ أ.ف.ب: عين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بدلاء من ثلاثة مسؤولين عن أمنه الشخصي، حسبما كشفت سيئول أمس، في مؤشر قد يدل على أن يخشى على حياته.

وأفادت وزارة التوحيد في كوريا الجنوبية المعنية بالعلاقات مع بيونغ يانغ بأنه تم تغيير مديري ثلاث وكالات حكومية معنية بأمن كيم.

وتم اختيار المسؤولين الجدد خلال عرض عسكري في شهر أكتوبر الماضي، وفقا للمصدر عينه.

وقد تكون إعادة الهيكلة التي طالت على وجه التحديد قيادة وحدة حراس الأمن المعنيين بتأمين الزعيم الكوري الشمالي وحمايته خصوصا من ضربات مسيرات، على صلة بالمساعدة المقدمة من بيونغ يانغ إلى موسكو لدعم المجهود الحربي في أوكرانيا، وفقا لخبير استشارته وكالة «فرانس برس».

وقال هونغ مين المحلل في المعهد الكوري للوحدة الوطنية إن «تغييرا في الآلية الأمنية لكيم رصد اعتبارا من أكتوبر 2024 وقت إيفاد قوات كورية شمالية إلى روسيا».

ولفت إلى أن هذه الخطوة من الممكن أن تكون قد استندت إلى «خطر محاولة اغتياله من قبل أوكرانيين نظرا للأضواء الدولية المسلطة عليه بشكل متزايد بسبب نشر القوات».

وكانت الاستخبارات الكورية الجنوبية قد أفادت في وقت سابق بأن كيم جونغ أون عزز أمنه خشية تعرضه للقتل وسعى مكتبه إلى التزود بأجهزة للتشويش على الاتصالات ورصد المسيرات.

وتأتي هذه التغيرات في ظل تزايد انعدام اليقين بشأن الخلف المحتمل للزعيم الكوري الشمالي الذي اصطحب ابنته جو اي معه في عدة مناسبات رسمية سنة 2025، كان آخرها لمعاينة ورشة لغواصات تعمل بالدفع النووي.

ويرجح محللون أن تخلف جو اي والدها.

وأشار خبراء آخرون إلى أن العملية العسكرية التي نفذتها واشنطن للقبض على الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في مطلع الشهر قد تشكل عامل قلق لبيونغ يانغ.

ومنذ عقود، تتهم كوريا الشمالية واشنطن بالسعي إلى إطاحة حكومتها بعملية مماثلة وتؤكد أن برامجها العسكرية والنووية لأغراض ردعية.

النيابة الكورية الجنوبية تطلب عقوبة الإعدام للرئيس السابق يون سوك يول

رئيس كوريا الجنوبية السابق يون سوك يول

عواصم ـ وكالات: طالب المدعون العامون في كوريا الجنوبية بإنزال عقوبة الإعدام بالرئيس السابق يون سوك يول على خلفية اتهامه بالتمرد، وفقا لما أفادت وكالة «يونهاب» أمس.

يأتي هذا القرار، بعدما طالب الادعاء العام في كوريا الجنوبية، في ديسمبر الماضي، بسجن الرئيس السابق 10 سنوات، بتهم عرقلة سير العدالة وانتهاكات تتعلق بفرضه الأحكام العرفية في ديسمبر 2024.

ويواجه يون أيضا 3 محاكمات بتهم التمرد، ومن المقرر أن تصدر أحكام أخرى في فبراير المقبل.

ويقبع الرئيس السابق رهن الاحتجاز منذ أشهر على خلفية الأزمة السياسية غير المسبوقة التي اندلعت عندما أعلن في الثالث من ديسمبر 2024 تعليق الحكم المدني في خطوة هي الأولى من نوعها منذ أكثر من أربعة عقود وأثارت احتجاجات واسعة وتحركا برلمانيا عاجلا لإلغاء القرار.

وفي أبريل 2025، عزل يون سوك يول رسميا من منصبه بعد أن أصبح في يناير من العام نفسه أول رئيس في تاريخ كوريا الجنوبية يتم توقيفه أثناء توليه السلطة، إثر مقاومته الاعتقال لأسابيع بمساعدة الحرس الرئاسي.

وكان قد أفرج عنه مؤقتا في مارس لأسباب إجرائية مع استمرار محاكمته بتهمة التحريض على التمرد، قبل أن يعاد اعتقاله في يوليو الماضي خشية العبث بأدلة تتعلق بالقضية ذاتها.